

ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 - والمتحورات الجديدة للفيروس سيشكل ضغوطاً متوقعة

«إنفيسكو»: تباطؤ النمو العالمي في 2022 وصولاً إلى حالة أكثر طبيعية

العالمي (MSCI World) بنسبة 16.82% (في 30 نوفمبر)، مع عودة شهية المستثمرين للأصول ذات المخاطر العالية على خلفية الانتعاش السريع أما بالنسبة لعام 2022، فإن إنفيسكو تتوقع بان يؤثر تباطؤ النمو العالمي وتشدد السياسات على التقييمات في المراحل المبكرة. ومع التوقعات بتباطؤ النمو وبلوغ التضخم مستويات الذروة، فإن الحالة الأساسية لتوقعات إنفيسكو تعكس توجهاً لتقليل الإقبال على المخاطرة، مع ميل طفيف نحو الأسهم الدفاعية. وأضاف داس: "ستحاول البنوك المركزية التعامل مع التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، الأمر الذي سيعزز عائدات السندات على المدى القصير والمتوسط، لكننا نتوقع أن تصل العوائد طويلة الأجل إلى أقصى مستوياتها. أما بالنسبة إلى تسوية منحى العائد، فنحن نعتقد بأنه من المناسب زيادة مدة المحفظة. وفي العموم، فإننا نتوقع تقلبات أعلى وتقارباً أكبر في العوائد عبر فئات الأصول، ونعتقد بأنه من الجيد اتباع نهج مخاطر أكثر تنوعاً وتوازناً".

توقعات بارتفاع معدل التقلبات مع اضطراب الأسواق للتعامل مع تباطؤ النمو والتشديد التدريجي للسياسات النقدية

ومشاكل لوجستية في مجال التوصيل، ونقص العمال، الأمر الذي أدى إلى ضغوط تصاعدية كبيرة على الأسعار ومستويات التضخم بشكل عام. وسوف يكون الاقتصاد بحاجة إلى وقت للتكيف مع السياسات الاستثنائية التي فرضتها الحاجة. " هذا وكان عام 2021 جيداً بشكل إجمالي للمستثمرين في سوق الأسهم، حيث ارتفع مؤشر ستاندارد آند بورز 500 (SP 500) بأكثر من 21% على أساس سنوي (في 30 نوفمبر)، كما ارتفع مؤشر مورجان ستانلي كاييتال إنترناشيونال المتعلقة بنقص الإمدادات،



أناب داس

من جانبه، قال أناب داس، الخبير الاستراتيجي في الأسواق العالمية في شركة إنفيسكو: "مثل النمو بارقة أمل خلال العام الماضي. وقد شهدنا انتعاشاً كبيراً مع إعادة فتح الاقتصادات، إذ تم تسجيل نمو اقتصادي وريادة في الإنتاجية. وقدمت الحكومات الكثير من الدعم والتحفيز الذي لا يمكن الاستغناء عنه بسرعة. إلا أننا أيضاً شهدنا بعض المشاكل المتعلقة بنقص الإمدادات،

التي نتوقع أن يقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة لمواجهة المستويات المرتفعة للتضخم". هذا وقد يظل التضخم مشكلة ماثلة على الأقل في المدى القصير، وذلك بسبب استمرار المشاكل في سلسلة التوريد وزيادة الطلب. كما يتوقع المحللون الاستراتيجيون لشركة إنفيسكو حدوث بعض التقلبات التي قد تشهدها الأسواق خلال الفترة الانتقالية.



روب والدنر

شركة إنفيسكو: "تستند الحالة الأساسية التي عملنا عليها، إلى أن العام المقبل سيكون عاماً للانتقال إلى بيئة اقتصادية نموذجية وأقرب للوضع الطبيعي. وخلال الجائحة، كان إنفاق المستهلكين على السلع القابلة للتداول أكبر مقارنة بالإنفاق على الخدمات، مما ساهم في حدوث مشاكل في سلسلة التوريد وزاد معدلات التضخم. وفي حين أننا نتوقع أن يخفّض رئيس قسم البحوث التضخم بالتزامن مع معالجة هذه القضايا، إلا

يكون سلبياً بالمستوى الذي كان عليه مع بداية انتشار الجائحة، عندما تم إغلاق معظم الاقتصادات، وخاصة وأن الأسواق تكيفت إلى حد كبير مع هذه الظروف المستجدة من خلال اعتماد سياسات تحفيزية، وإجراءات تغييرات في بيئة العمل، وإطلاق برامج التطعيم. وفي تعليقه على توقعات الشركة، قال روب والدنر، كبير الاستراتيجيين ورئيس قسم البحوث الكلية للدخل الثابت في

الانقطاعات المتواصلة في سلسلة التوريد وارتفاع الطلب يهددان باستمرار التضخم عند مستويات مرتفعة

إلى المستويات المعتدلة المستهدفة من منتصف العام وصولاً إلى عام 2023. وفي إطار توقعاته لعام 2022، قدم فريق إنفيسكو أيضاً فرضيتين ضعيفتي الاحتمال، الأولى حيث يكون النمو قوياً والتضخم مؤقتاً، والثانية الدبلة حيث يكون التضخم مرتفعاً ويضعف النمو، مما يدفع إلى ضرورة اتخاذ تدابير دفاعية وقائية. وعلى الرغم من ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا والتي أدت مزيد من الضغوطات على النمو، إلا أن فريق إنفيسكو يعتقد بأن التأثير قد لا

أشار فريق الخبراء الاستراتيجيين العالميين في شركة إنفيسكو إلى أنه من المتوقع أن يكون عام 2022 بداية للانتقال بشكل متزايد نحو حالة أكثر طبيعية، وخاصة بعد الإجراءات القوية التي شهدتها السياسات النقدية والمالية في العامين الماضيين، في مواجهة تبعات جائحة كوفيد-19. إلا أن التضخم المستمر وكيفية تعامل صانعي السياسات معه سيجدد على الأغلب معالم البيئة الاقتصادية والسوقية خلال العام الجديد. وقد عمل الخبراء الاستراتيجيون في شركة إنفيسكو على نموذج أساسي لعام 2022 يتباطأ فيه النمو من المستويات المرتفعة التي تم تسجيلها العام الماضي مع بداية خروج العديد من الدول من تأثيرات جائحة كوفيد-19. وتتضمن التوقعات في ظل هذا النموذج الذي يتميز باحتمالية مرتفعة، أن تنتقل الأسواق والاقتصادات إلى مرحلة من النمو الأقرب للطبيعي وبلوغ التضخم مستوى الذروة، وتتوقع إنفيسكو أن يصل التضخم إلى مستوى الذروة في منتصف عام 2022، ليتراجع بعدها

للمرة الأولى في الكويت

البنك التجاري يطلق خدمة الدفع غير

التلامسي «SwatchPAY»



عبدالعزیز ملك

العاملة بنظامي A-Google Play أو من خلال تطبيق البنك ثم اتباع التعليمات لإضافة بطاقتهم المصرفية وبالتالي يمكنهم إتمام عمليات الدفع المختلفة من خلال ساعة Swatch بكل سرعة وسهولة، مشيراً إلى أن هذه الخدمة متوافرة فقط على ساعات Swatch المتوافقة مع هذه الخدمة وأنه يمكن للعميل الحصول على المعلومات عن طريق زيارة www.cbk.com.ar/SwatchPAY.

واختتم ملك حديثه مؤكداً أن توفير البنك التجاري لخدمة SwatchPAY، في أي مكان أو متجر يتوافر فيه جهاز نقاط البيع (POS) أو أي وسيلة دفع غير تلامسية مبنياً أنه في حالة فقدان الساعة، لا يجب أن يشعر صاحبها بالخوف واللعاب، حيث يمكنه تعليق الساعة، من بينها خدمة للعملاء خدمات دفع رقمية متطورة وآمنة، حيث سبق وأن أطلق البنك التجاري عدة خدمات، من بينها خدمة الدفع الرقمية التي تقدمها Garmin، Fitbit Pay، ومحفظة التجاري، Pay وذلك تأكيداً لريادته في إطلاق الخدمات التكنولوجية الرقمية المتطورة وتوفير وسائل الدفع المتقدمة لعملائه.

وتابع ملك مؤكداً أن البنك التجاري مستمر في العمل على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية لمواكبة وتيرة الحياة السريعة باستخدام طرق يمكن العميل من إجراء معاملاته المصرفية اليومية بشكل سريع منوهاً في هذا الصدد أن الدفع، عن طريق ساعات Swatch لا تحتاج إلى شحن، يعني العملاء عن حمل البطاقات البلاستيكية خاصة أثناء الخروج لممارسة الرياضة وغيرها من الأنشطة الأخرى. وعن هذه الخدمة

في بيان صحفي عقب إطلاق SwatchPAY! لأول مرة في الكويت قال البنك التجاري الكويتي "دع عنك عناء البحث في مخباتك عن هاتك أو محفظتك، نقرة واحدة من معصمك تكفيك للدفع بصورة سريعة وآمنة دون تلامس في المحلات التجارية والمطاعم وعمليات السحب وأنت داخل السيارة والعديد من أماكن التسوق الأخرى". في تعاون وتنسيق مع العلامة التجارية السويسرية "سواتش"، يفاجئ البنك التجاري الكويتي عملائه بتقديم خدمة الدفع غير التلامسي SwatchPAY! من خلال ساعة تقليدية من موديلات سواتش. وعن كيفية استخدام وعمل وسيلة الدفع SwatchPAY، أوضح التجاري أن موديلات ساعات سواتش التي توفر أفضل الخدمات والحلول التكنولوجية الرقمية لتلبية احتياجات عملائه بتوفير وسائل دفع تناسب أنشطة حياتهم اليومية في جميع الأوقات (بطاقات الخصم والائتمان

بهدف تسهيل التعبئة والدفع أثناء السفر وخلال التسوق عبر الإنترنت

«بيتك» يطلق بطاقة الدفع المسبق بالعملات الأجنبية



طلال العريبد

أطلق بيت التمويل الكويتي "بيتك"، بطاقة الدفع المسبق بالعملات الأجنبية، التي توفر باقة من المميزات وتتيح للعملاء سهولة التعبئة والدفع بعملة مختلفة أثناء السفر وخلال التسوق عبر الإنترنت. يأتي ذلك استمراراً في حرص البنك على منح العملاء تجربة مصرفية متميزة تلي طموحاتهم وتطلعاتهم، وضمن إطار استراتيجية البنك في تطوير منتجاته وخدماته بما يعكس الأبعاد المتنامية، وبالتالي زيادة قاعدة عملائه وحصته السوقية ومركزه المالي القوي في الكويت والعالم.

وقال نائب المدير العام للبطاقات المصرفية للمجموعة بالتكليف في "بيتك" - طلّال العريبد، إن بطاقة الدفع المسبق بالعملات الأجنبية تساعدهم على إدارة مدفوعاتهم بكفاءة، مع ميزة الدفع المباشر بعملة أجنبية مختلفة بدون احتساب رسوم صرف العملات، مبيناً أن البطاقة تمنح المسافرين طريقة ذكية ومناسبة لحمل أموال السفر، وهي متوفرة بـ 5 عملات رئيسية: الدولار الأمريكي، والجنيه الأسترليني، واليورو، والدرهم الإماراتي، والريال السعودي. وأضاف العريبد أن البطاقة تقدم باقة من المميزات، بما في ذلك: تجنب التغيير في سعر الصرف للعملة المختارة، وراحة الإنفاق بالعملة المختارة دون عناء تحويل العملة، وحماية المشتريات، والاستفادة من عروض فيزيا المستمرة، كما تعتبر البطاقة أكثر أماناً من النقد. وأشار الشعلان إلى أن البطاقة تتميز أيضاً بالمرونة في إعادة التحويل، من خلال تطبيق "بيتك"، للهواتف الذكية و KFHonline، وموقع www.kfhw.com وخدمة الو "بيتك" التي

الهاتفية 1803333، بالإضافة إلى فروع "بيتك" المصرفية، وفروع KFH Go الذكية. ونوّه بان إصدار البطاقة للعميل لا يتطلب وجود حساب في "بيتك"، ولا يتطلب منه تحويل الراتب، ولا تدخل البطاقة ضمن التزامات العميل، مبيناً أن سن العمل يجب أن يكون 18 عاماً وما فوق.

وأكد العريبد مواصلة سلسلة النجاحات في سوق البطاقات المصرفية، مع مواصلة تحديث وتطوير خدماته ومتمجته ليعزز مكانته الرائدة في الصيرفة على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك باستخدام أعلى معايير الجودة والابتكار والسهولة والأمان، منوهاً بالنجاح الكبير للخدمات المختلفة للبطاقات، وأخرها حملة "فيكم بحر" التي انطلقت ب"بيتك" مؤخراً لحاملي البطاقات فيزيا "بيتك" والتي تتيح فرصاً فريدة لفوز بقوارب Sea Ray أو فزيا من عملاء "بيتك" مقابل عمليات شراء محلية وعالمية (متضمنة العمليات الشرائية التي تتم عن طريق الإنترنت بالعملة الأجنبية). وأكد العريبد زيادة "بيتك" في التحول الرقمي وتبني أحدث أساليب الدفع، مشيراً إلى خدمة "المحافظ

توفيق: «KIB» يقدم خدماته المصرفية

للشركات داخل أربعة من أفرعه

"لقد جاءت هذه الخطوة من واقع حرصنا على مواكبة التطورات والتوتيرة السريعة لنمط الحياة، والتي تستدعي أن نبذل أقصى جهودنا في توسيع انتشارنا وتعزيز نطاق خدماتنا داخل الأفرع للوصول إلى كافة شرائح عملائنا بكل سهولة ودون عناء بما يتماشى مع نمط حياتهم ويلي احتياجاتهم، بما فيهم أصحاب الشركات والمؤسسات، الذين خصصنا لهم أربعة من أفرعنا لمساندتهم في أعمالهم المصرفية".

كما سيسني لأصحاب الأعمال التقديم على الخدمات والحلول التمويلية من KIB عبر تلك الأفرع، بما يضم خدمات تمويل المشاريع والتمويل النقدي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة، كذلك التمويل العقاري بخدماته الشاملة التي تتضمن التقييم العقاري وإدارة أملاك الغير وغيرها. وفي معرض تعليقه عن إضافة تلك الخدمات داخل الأفرع، قال المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد في KIB، عثمان توفيق:

مقره الرئيسي الواقع في مدينة الكويت، ويقدم KIB سلسلة من المنتجات المتميزة لعملائه من أصحاب حسابات الشركات، بما فيها بطاقات الخدمات التجارية، التي تمكن عملائه من الإيداع النقدي أو الاستفسار عن حساباتهم "أونلاين"، كذلك فتح الحساب تحت الطلب، والذي صمم لتلبية احتياجات العملاء من الشركات والكيانات القانونية وغيرها بمزايا خاصة تساعد على توفير والإدخال معاً.

مع مضيه في تنفيذ خطته الاستراتيجية الهادفة نحو توسيع نطاق خدماته داخل الأفرع والوصول لأكثر عدد من شرائح العملاء، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً عن توفير خدماته المصرفية للشركات والمؤسسات عبر مجموعة من فروعها المتواجدة في عدة مناطق إستراتيجية في أرجاء الكويت، ويشمل ذلك كل من فرع السايكية (في مجمع ليلي جاليري)، وفرع خيطان، وفرع الأحمد، وكذلك فرع البنك داخل